

## Bitcoin Between The Economy and Islamic Law

عملة البتكوين بين الاقتصاد والشريعة الإسلامية

Aicha Larfi

[aichalrf@gmail.com](mailto:aichalrf@gmail.com)

Zitouna University, Tunisia

### الملخص:

من رحم الفضاء الإلكتروني ولد البتكوين، أول عملة رقمية لامركزية، تختلف عن العملات التقليدية التي عهدناها فأحدث ثورة في عالم المال، وفي ظل انتشارها المتسارع، صارت مصدرا للقلق والتساؤل حول أثر هذا المولود على اقتصاد الدول والأفراد، فتباينت الآراء حوله بين مؤيد ومعارض، ومن هنا جاءت هذه الدراسة من أجل البحث والاستقراء عن هذه العملة لمعرفة مواقف الدول وكبرى الشركات منها وما توقع خبراء الاقتصاد لمستقبلها كما أن الرؤية الشرعية ليست واضحة بعد، وصار من الواجب تكاتف الجهود لتشخيص هذه الواقعة المعاصرة وتكييفها ومن ثم بيان حكمها وضوابطها.

**الكلمات المفتاحية:** عملة، افتراضية، بتكوين، اقتصاد.

### Abstract:

*From the womb of cyberspace bitcoin, the first decentralized digital currency, differed from the traditional currencies that we used to revolutionize the world of finance, and in light of its rapid spread, became a source of concern and question about the impact of this child on the economy of states and individuals, opinions differed around him between supporters and opponents, hence this study came in order to search and extrapolate this currency to know the positions of countries and major companies and what economists expected for their future, and the legitimate vision is not yet clear, and it became a duty Intensified efforts to diagnose and adapt this contemporary event and thereby indicate its judgment and controls.*

**Keywords:** currency; Virtual ;bitcoin ; economy.

## المقدمة

ان النقود الرقمية وأبرزها البتكوين من النوازل العصرية التي أفرزها التطور التكنولوجي الهائل، ومنذ صدورهما شكلت جدلاً واسعاً بين خبراء الاقتصاد ورجال القانون وأهل الشرع، أثارت قلق الدول والحكومات بسبب إنتشارها المتسارع مما أدى إلى تباين الآراء حولها إلى: من يرى أنها مغامرة خطيرة على النظام النقدي المالي فشبها رئيس البنك الأمريكي "البيتكوين" بفقاعة "التوليب" التي حدثت في القرن الـ ١٧ وتسببت في خسائر كبيرة، مضيفاً "لن تنتهي بشكل جيد". في حين يرى الرأي الثاني أنها الصورة الجديدة للنقود، فالتطور الطبيعي في تاريخ التعامل بالنقود على مر القرون، ظهرت تقنيات مختلفة في نظام الدفع والتداول النقدي، بدءاً من العملات المعدنية ثم الأوراق النقدية، مروراً بنظام الدفع بالشيكات ثم ببطاقات الائتمان، وأخيراً بنظام الدفع عن طريق تطبيقات وبرامج باستخدام الهواتف الجواله والحواسيب الشخصية.

## إشكالية البحث:

ان هذه العملة المؤسسة حديثاً على أسس مختلفة عما عهدناه من العملات النقدية فهي مجهولة المصدر، والحال والحكم ومن هنا تبرز مشكلة البحث ماهي هته العملة الافتراضية "البتكوين" ؟ وما حكم التعامل بهذه العملة الافتراضية؟ وما موقف الدول وكبرى الشركات وخبراء الاقتصاد بالبتكوين؟

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العملة الافتراضية "البتكوين" بإظهار ماهيتها وخصائصها، وموقف دول العالم من هذه العملة ومعرفة موقف أهل الشريعة الإسلامية من منظمات ومجامع فقهية حول هذه النازلة.

الدراسات السابقة: تم معالجة موضوع العملات الافتراضية من جوانب شتى تقنية، اقتصادية، قانونية، شرعية منها:

- بحث منصور بن عبد الرحمن بن محمد الغامدي: حكم التعامل بالبتكوين هل هو مقامرة أو متاجرة، بحث مقدم الى مركز التميز بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، محرم ١٤٤٠م، وبعد تقديمه للدراسة أفتى بحرمه الاستثمار فيها وأن هذا قمار، أما استخدامها لشراء السلع فلا مانع في ذلك.

- بحث سامر مظهر قنطنجي: البتكوين وأحواتها تنافس النظام النقدي العالمي، منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية الالكترونية، العدد ٦٧ بتاريخ ديسمبر ٢٠١٧م، وخلصتها موقف الدول اتجاه هذه العملات ومدى تقبلها لها، وأثر سلسلة البلوكتشين على الثقة بها.

## منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي لتتبع النازلة محل الدراسة [مفهومها وخصائصها ومدى وانتشارها]، والمنهج الإستقرائي بتتبع أقوال الفقهاء وخبراء الاقتصاد للتوصل إلى حكم العملة والتعامل بها، وكذا معرفة مستقبلها بالسوق الدولية .

## المبحث الأول : ماهية البتكوين

### المطلب الأول: تعريف البتكوين ونشأته **bitcoin**:

تتألف كلمة Bitcoin من شقين Bit يعني: رقمي و Coin تعني: عملة، ومنه تعني عملة رقمية ويطلق عليها أيضا العملة المشفرة Crypto Currency و يرمز لها BTC. عرف البتكوين بعدة تعريفات منها:

- 'عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حاليا كالدولار واليورو، ولكن مع عدة فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الأنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها' (أحمد ، ٢٠١٤).

كما عرفت أنها: 'عملة مشفرة تعمل وفق بروتوكول الند للند وترتكز جميع معاملاتها على تكنولوجيا سلسلة الكتل التي لا يمكن التلاعب بها أو تغييرها (francesco, jan, & maria, 2019) وقيل: هي أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللامركزي) يصدر عن مطورين يسيطرون عليه في العادة، ويستخدم ويكون مقبولا بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد (Bank, 2012) .

ويمكن تعريفه: 'عملة افتراضية مشفرة ، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، لا تخضع لأي سلطة أو مؤسسة مالية، ونظام دفع عالمي تستخدم في التعاملات التجارية على شبكة الانترنت' البتكوين وهي عملة رقمية إلكترونية يتم تداولها عبر الإنترنت فقط، أسسها شخص مجهول تحت اسم مستعار يدعى "ساتوشي ناكاموتو" عام ٢٠٠٧ .

وبدأ التعامل بهذه العملة لأول مرة عام ٢٠٠٩ ، ويعتمد على فكرة أن المال عبارة عن كائن أو نوع من السجلات غير المحسوسة، يتم قبوله كمدفوعات مقابل سلع وخدمات أو تسديد الديون في أي بلد معين أو سوق اقتصادي، التعاملات المالية بواسطة هذه العملة تستخدم شبكة الند للند peer yo peer والتوقيع الإلكتروني والتشفير بين شخصين بطريقة مباشرة دون الحاجة الى هيئة أو بنك وسيط، حيث تذهب النقود من حساب شخص إلى آخر بشكل فوري دون الحاجة إلى رسوم تحويل أو ضرائب واحتفظ مؤسس هذه العملة بهويته المستعارة حتّ الثاني من أيار من عام ٢٠١٦ ، حين أعلن رجل الأعمال الأسترالي "كريغ ستيفن رايت" أنه هو نفسه ساتوشي ناكاموتو. (البتكوين، ٢٠٢٢)

## المطلب الثاني: خصائص البتكوين:

- **لاعنصرية البتكوين:** بين الجداول البنكية وجداول البتكوين فرق رئيس، جداول البتكوين متاحة للجميع كل شخص على سطح الأرض يمكن أن يطلع عليها، والأكثر من ذلك كل شخص يمكنه أن يكتب بداخلها

ويساهم في متابعتها، كل شخص يمكنه أن ينشئ حساب دون أي معلومات عن شخصيته وبدون أن تكون لشخصيته، اسمه، جنسيته، موقعه الجغرافي أي أهمية أو تأثير (- bitcoin-for-beginners/what-is-bitcoin, ٢٠٢٢).

- **عالمية البتكوين:** لا يتأثر البتكوين بالمسافات الجغرافية أو الحدود السياسية يمكن إرسال مبلغ دولار واحد أو مبلغ يتجاوز ملايين الدولارات بنفس السرعة وبنفس التكلفة دون أن تهتم الشبكة بالموقع الجغرافي للمرسل أو المستلم كما لا تهتم بشخصية المرسل والمستلم ولا بالغرض من الإرسال.

- **المجهولية:** فهي عملة مجهولة المصدر، وتنتقل من الند للند بدون تدخل أي وسيط من بنك أو غيره، ومن غير تحديد الهوية الحقيقية للمرسل والمستقبل وهذا يسهل استخدامها في عمليات غسيل الأموال، ورواجها عند تجار الممنوعات من مخدرات وأسلحة وأعضاء بشرية ونحو ذلك.

- **انخفاض تكلفة الاستخدام:** تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال حيث لا تمر تلك الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية، أو الجهات المالية الدولية والمحلية إنما تتم المعاملات مباشرة بين المستخدم والآخر دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة.

- **سهولة الاستخدام:** أيا كان النظام الذي يتم استخدامه ينبغي أن يكون سهلا بالنسبة إلى الأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أن أجهزة الكمبيوتر ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة بل وإمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت .

- **صعوبة التعقب:** وهذه من أهم الميزات حيث يصعب تعقب المعاملات أو اقتفاء أثرها بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة بالإضافة إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل.

- **الافتراضية:** فهي عملة رقمية إلكترونية بحتة أي أنها افتراضية تخيليه وليست عينيه حسية، فليس لها أي وجود فيزيائي محسوس، كما أنها غير مغطاة بأصول ملموسة، وبذلك لم تكسب ثقة التجار المتعاملين الذين اعتادوا على التعامل بالنقود المحسوسة الموجودة بين أيديهم أو في حساباتهم البنكية (عبد الله).

- **الاحتكارية:** فهي عملة تتركز في أيدي مجموعة ممن يمتلكون أجهزة التعدين عالية القدرة، ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وهذا يضعف تداولها ويجعل درجة قبولها منخفضة نظرا لانحصار استخدامها من خلال الإنترنت فقط.

**السرعة الفائقة في إجراء المعاملات:** من السمات المميزة للتعامل بالعملة الافتراضية "البتكوين" عنصر السرعة، والعمليات الهائلة تتم بين مختلف مناطق ودول العالم في مدة زمنية لا تتعدى الثواني المعدودة. **المد والتحكم:** يمتلك مستخدمو البتكوين تحكما كاملا في معاملاتهم من المستحيل للتجار أن يفرضوا عبوة رسوما غير معلن عنها، أو غير مرغوب فيها كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى، فمدفوعات البتكوين يمكن أن تتم دون أن يتم دمج أو ربط المعلومات الشخصية بالمعاملة وهذا يمنح حماية فائقة ضد سارقي الهويات، ومستخدمي البتكوين يمكنهم أيضا حماية أموالهم من خلال النسخ الاحتياطي والتشفير.

### المبحث الثاني: البتكوين بين الاقتصاد والشرع.

#### المطلب الأول: الواقع الاقتصادي للبتكوين:

العملات الرقمية مثل «بيتكوين» و«إثيريوم» و«كاردانو» و«لايت كوين» وغيرها، ليست عملات عادية، بل تثير كثيرا من الجدل، فهي ليست عملات نقدية ملموسة، ولا تصدر عن بنك مركزي يضمن قيمتها وتخضع لسياساته وضوابطه، وبالتالي ليست لديها قيمة حقيقية غير قيمتها المصطنعة في المداولات ومضاربات البورصات. ورغم تحذير خبراء الاقتصاد والمالية من مخاطرها، ورفض رجال القانون لها، لكنها استطاعت فرض نفسها في السوق العالمية رغم ضجر سنها فقد ولدت قبل ١٢ عاما فقط، لذا سنسلط الضوء خلال هذا المطلب على مواقف الدول وكبرى الشركات حول التعامل بالبتكوين:

#### الرافضين للتعامل بالعملة المشفرة:

هناك دولا وبنوكا مركزية كبرى أصدرت قرارا بحظر التعامل بها، ومن أبرز الدول التي تحظر البتكوين: **الصين:** أعلنت الصين عن استعدادها لغلق بورصات التداول بعملة "بتكوين" وحظرها، مما يعكس عدم الارتياح المتزايد من أسواق العملة الافتراضية في البلاد، البالغة قيمتها ١٥٠ مليار دولار، وتشكل الصين نحو ٢٣% من التداول بها عالميا، وتظهر الخطوة الصينية مخاوف ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بشأن تصاعد مكانة عملة "بتكوين" في النظام المالي في البلاد، وسط تركيز حكومي على منع رأس المال الحقيقي من الهروب إلى العملات الرقمية أو الافتراضية.

**السعودية:** أعلن مسؤول في مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" أن المؤسسة اتخذت قراراً بمنع المصارف على اختلافها من شراء عملة البتكوين الإلكترونية. (www.alriyadh.com، ٢٠٢٢)

**لبنان:** حذر مصرف لبنان المركزي في تعميم موجه إلى المصارف والمؤسسات المالية والصرافة والوساطة المالية والجمهور في العام ٢٠١٤، من شراء أو حيازة أو استعمال النقود الإلكترونية.

إيسلندا: تمارس إيسلندا ضوابط صارمة على رأس المال كجزء من سياساتها النقدية المعتمدة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، وتسعى إلى حماية تدفق العملة الآيسلندية من البلاد. تحت الذريعة نفسها، يتم حظر تداول بتكوين في أيسلندا بمبرر أنها غير متوافقة مع قانون الصرف الأجنبي.

فيتنام: منذ إطلاقها، أكدت حكومة فيتنام والبنك المركزي أن بتكوين ليست طريقة دفع مشروعة، وبعد بضع مذكرات عامة ضد استخدام بتكوين، أعلنت فيتنام أن التعامل بهذه العملة غير قانوني في المؤسسات المالية وبالنسبة للمواطنين، رابطة بين بتكوين والأنشطة الإجرامية مثل غسل الأموال .

بنغلاداش: عبّر البنك المركزي البنغلادشي عن مخاوفه من عدم وجود نظام دفع مركزي لعملة "بتكوين" مما قد يؤدي إلى تعرض الناس "للأذى المالي". واستند إلى أحكام قانون مراقبة العملات الأجنبية لعام ١٩٤٧ وقانون مراقبة غسل الأموال لعام ٢٠١٢.

بوليفيا وقرغيزستان: حظر بنك بوليفيا المركزي استخدام بتكوين وغيرها من العملات الافتراضية، وكذا فعلت قرغيزستان التي تعتبر استخدام بتكوين كشكل دفع غير قانوني.

الإكوادور وروسيا: تم حظر بتكوين وغيرها من العملات الافتراضية في الإكوادور بأغلبية الأصوات في الجمعية الوطنية (البرلمان). أما في روسيا وحتى مع الانتصار القانوني الأخير لرفع الحظر عن المواقع ذات الصلة بتكوين والعملات الرقمية الأخرى، فلا يزال الحظر موجوداً في الممارسة العملية، إن لم يكن رسمياً.

وكان الرئيس التنفيذي لبنك "جي.بي.مورجان"، جيمي ديمون، قد وصف عملة "بيتكوين" الإلكترونية بـ"الخدعة"، معتبراً أنها شيء غير حقيقي وستنتهي قريباً. (<https://www.alaraby.co.uk/>، ٢٠٢٢)

ويرجح روبرت شيلر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن يكون "الانحياز الكامل" مصير "بيتكوين". وأكد أن هذه العملة لو استمرت ١٠٠ عام، ستبقى معرضة للانحياز في نهاية المطاف لأنها غير موثوق كباقي العملات أو الذهب، ولا يمكن الاستفادة منها عملياً، ولن يكون لها أي قيمة ما لم يتم الإجماع الدولي عليها.

(<https://alqararalmasry.com/>، ٢٠٢٢)

وتعود أسباب رفض معظم الدول للبتكوين:

- أن هذه العملة قد تشكل مخاطر كبيرة بإعتبارها أداة محتملة لتمويل الإرهاب وغسل الأموال والتهرب الضريبي والإحتيال وذلك لعدم وجود ضوابط على العملة الافتراضية.

- أن إنتاجها يستهلك طاقة كهربائية عالية للغاية تكفي لإضاءة مدن، وإنتاج وحدة واحدة فقط من هذه العملات يحتاج إلى استخدام عدد من الكمبيوترات على مدى ساعات طويلة لإجراء عمليات حسابية معقدة للحصول على مفتاح التشفير الخاص بها والذي يكون فريداً من نوعه.

## المؤيدين للتعامل بالعملة:

لم تحدد معظم البلدان بوضوح شرعية البيتكوين، وتفضل بدلاً من ذلك اتباع نهج الانتظار والترقب، ومع ذلك فقد وافقت بعض الدول بشكل غير مباشر على الاستخدام القانوني لعملة بيتكوين من خلال فرض بعض الرقابة التنظيمية ومن أمثلة الدول المؤيدة لـ "بيتكوين" ما يلي:

ألمانيا: تعتبر ألمانيا من أوائل الدول التي منحت البيتكوين اعترافاً رسمياً إذ فرضت الحكومة الألمانية ضرائب على أرباح الشركات التي تتعامل بالبيتكوين.

أمريكا: اتخذت الولايات المتحدة موقفاً إيجابياً بشكل عام تجاه بيتكوين، رغم أن العديد من الوكالات الحكومية تعمل على منع أو تقليل استخدام بيتكوين في المعاملات غير القانونية، وترحب الشركات البارزة مثل "ديش نيتوروك" و "ميكروسوفت" و "صابواي"، وغيرها، بالدفع بعملة بيتكوين..

كندا: تحافظ كندا بشكل عام على موقف صديق لـ "بيتكوين"، مع ضمان عدم استخدام العملة المشفرة في غسيل الأموال، وينظر إلى بيتكوين على أنها سلعة من قبل وكالة الإيرادات الكندية.

أستراليا: على غرار كندا، تعتبر أستراليا أن عملة بيتكوين ليست أموالاً ولا عملة أجنبية، حيث يحكمها مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) كأصل لأغراض ضريبة أرباح رأس المال.

(2022, <https://www.aremnews.com/econom>)

الاتحاد الأوروبي: في ٢٢ أكتوبر عام ٢٠١٥، قضت محكمة العدل الأوروبية (ECJ) بأن بيع وشراء العملات الرقمية يعتبر توريداً للخدمات، وأن هذا معفى من ضريبة القيمة المضافة (VAT) في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعلاوة على ذلك طورت بعض دول الاتحاد الأوروبي الفردية أيضاً مواقف إزاء بيتكوين.

ففي فنلندا، على سبيل المثال، منح المجلس المركزي للضرائب بيتكوين إعفاءً من ضريبة القيمة المضافة من خلال تصنيفها كخدمة مالية، إذ يتم التعامل مع بيتكوين كسلعة في فنلندا وليس كعملة، كما قام قسم تمويل الخدمة العامة الفيدرالية في بلجيكا بإعفاء عملة البيتكوين من ضريبة القيمة المضافة.

وتبقى السلفادور: هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسمح بـ "بيتكوين" كعملة قانونية، ففي يونيو عام ٢٠٢١، وافق الكونغرس على اقتراح من الرئيس نيب بوكيلي لاعتماد البيتكوين رسمياً كشكل من أشكال الدفع.

قامت شركة روبوكوين بتركيب أول جهاز صراف آلي ATM في العالم لعملة البيتكوين في كندا (<https://www.coinatmradar.com>), [2022], ومن الشركات التي تتعامل وهذه العملة مايكروسوفت، وأمزون، وديل، ووردبرس، وويكيبيديا وغيرها. ومن أشهر البورصات

بورصة بي تي سي الصينية China BTC التي تعتبر أكبر بورصة للعملة الافتراضية في العالم، اذ يبلغ حجم التداولات اليومية نحو ٦٠ مليون دولار/ بورصة كوين بايز الصينية /بورصة باي هانج الصينية /بورصة Bitfinex للتداول الرقمي في هونغ كونغ / قيام محرك البحث غوغل وياهو بإضافة أسعار تحويل عملة البيتكوين لأدواتها المالية (<https://www.bitfinex.com/>، ٢٠٢٢) .

ومن العوامل التي ساهمت في انتشارها :

- **الربح:** بالطبع في ظل الارتفاع المذهل الذي حدث في قيمة هذه العملات. في بدايات عام ٢٠١٩ كانت قيمة البيتكوين مثلاً نحو ٣٥٠٠ دولار للوحدة الواحدة، لكن خلال عامين فقط وصلت قيمتها أكثر من ٦٠ ألف دولار بارتفاع يعادل أكثر من ١٧٠٠ في المائة قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى نحو ٣٨ ألفاً، وفق تقرير اقتصادي فقد تجاوز إجمالي القيمة السوقية لجميع الأصول المشفرة تريليوني دولار، اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢١، بزيادة قدرها ١٠ أضعاف منذ أوائل عام ٢٠٢٠. كما يزدهر النظام البيئي بأكمله، وهو مليء بالبورصات والمحافظ وعمال المناجم ومصدري العملات المستقرة.

- **ارتفاع الدين العالمي:** من العوامل التي صعّدت بقيمة العملات الرقمية خلال العاميين الأخيرين، فضخ البنوك المركزية للأموال بمزيد من طباعة العملة لمواجهة تداعيات جائحة «كورونا» على اقتصادات دول العالم، لا سيما الدول الكبرى. على سبيل المثال تجاوز حجم الدين القومي للولايات المتحدة ٢٨ تريليون دولار (بزيادة أكثر من ٣ تريليونات دولار عن العام الماضي). كما أن بنك الاحتياط الأمريكي طبع وضخ دولارات بكميات هائلة لدعم الاقتصاد مما زاد حجم الدولارات المتداولة بنسبة ٢٧ في المائة تقريباً. وأميركا لم تكن وحدها التي راكمت الديون وطبعت العملات مما أثار مخاوف التضخم وبث القلق في أسواق المال. مشاعر القلق دفعت المستثمرين والمضاربين إلى البحث عن ملاذات تحميهم من التضخم وتراجع قيمة الدولار، فلجأ كثيرون إلى العملات الرقمية. فهذه العملات غير معرضة لتناقص قيمتها بسبب التضخم.

- **جائحة «كورونا»** أيضاً أسهمت في انتشار العملات الرقمية، ذلك أن تدابير التباعد الاجتماعي والمخاوف من أن النقود قد تنقل الفيروس جعلت الناس أكثر ميلاً للدفع بالبطاقات واستخدام نظام الدفع باللمس وبالهواتف الجوال في الدول التي تتوفر فيها هذه الوسائل.

- **الحرب الروسية على أوكرانيا:** منذ بدء الحرب في أوكرانيا، قفزت المعاملات في بورصات البيتكوين المركزية في كلٍّ من الروبل الروسي والهريفنيا الأوكرانية إلى أعلى مستوياتها منذ أشهر، وفقاً لشركة بيانات التشفير Kaiko. وتقول وكالة رويترز للأخبار ان قيمة العملة الرقمية بتكوين سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٣ في المئة منذ الغزو الروسي لأوكرانيا .

كما أكد نائب رئيس تطوير الشركات والدولية في Crypto Exchange Luno، فيجاي أيار في حديث مع شبكة "CNBC" أن: "يمكن القول أن البيتكوين والعملات المشفرة تمرّ بلحظة فاصلة على خلفية حالة عدم اليقين والتوتر العالمي المرتبط بأزمة روسيا وأوكرانيا"، لافتاً إلى أن "التشفير ينفصل عن الأسواق التقليدية ويمكن رؤيته بوضوح في الأداء".

وأمام الانتشار الواسع لهذه العملة جعل بعض الدول تفكر في إصدار عملات رقمية «رسمية» تكون خاضعة لرقابة البنوك المركزية، فبكين بدأت خطوات عملية لإصدار عملتها الرقمية الخاصة، وذلك بتجربة «اليوان الرقمي» على نطاق محدود في عدد من مدنها، ثم بإعلانها أنها ستجرب هذه العملة خلال أوليمبياد بكين الشتوي العام المقبل. وقد أعلن البنك المركزي الفنزويلي عن إصدار عملة مغطاة بالنفط الاحتياطي يتم صرفها مقابل العملة السابقة وأطلق على اسم هذه العملة البيترو، وفي المملكة المتحدة أعلن بنك إنجلترا في وقت سابق عن عزمه إصدار العملة الإلكترونية الخاصة به، والتي أطلق عليها اسم "أر.إس كوين" (هل يهجر الناس النقود الى العملات المشفرة، ٢٠٢١)

مؤخراً دراسة صادرة في أغسطس ٢٠٢٠ عن بنك التسويات الدولية جاء فيها أنه منذ أواخر عام ٢٠١٩ أفادت مجموعة من البنوك المركزية تمثل ثُمس سكان العالم تقريباً بأنها من المحتمل أن تصدر عملات رقمية في المستقبل. وكان لافتاً أن ٨٠ في المائة من البنوك المركزية التي شملتها الدراسة اتضح أنها منخرطة في البحث أو التجريب أو تطوير عملات رقمية. (<https://www.amf.org.ae/sit>، ٢٠١٩) ليس واضحاً لمن سيكون السبق في مجال العملات الرقمية الرسمية، لكن المؤكد أنها ستشعل منافسة شرسة بين أميركا والصين في ظل حركتهما على مركز الصدارة الاقتصادية في العالم.

#### المطلب الأول: حكم التعامل بالبتكوين شرعاً:

لقد كان للتكييف الفقهي أثره في بيان الحكم الشرعي لهذه العملة فمن رأى في هذه العملة اشتماها على وصف النقديّة أفتى بجواز التعامل بها وتداولها مجرباً عليها من الأحكام ما يجري على العملات التقليدية، ومن لم يصدق عنده وصف النقديّة لتلك العملة الافتراضية ذهب الى القول بعدم اعتبارها نقداً، وهنالك فريق متوسط من أهل العلم توقفوا في الحكم فهم لا يقولوا بمالية العملات الافتراضية، ولا ينفون عنها وصف النقديّة، معنيين توقفهم لعدم الوضوح في تلك العملة، وأنها محتاجة الى مزيد تبصر، والزمن كفيل بتجلية غوامض تلك العملة، على حد قولهم، ويمكن تفريع تلك الآراء الى ثلاثة:

الرأي الأول: مذهب المانعين: قالوا بجرمة التعامل بالعملة والى هذا الرأي ذهب

دار الإفشاء الفلسطينية: "حرّمت عملية بيع وشراء وتعددين عملة البتكوين ؛ لإحتوائها على الغرر الفاحش وتضمّنه معنى المقامرة، ومجهولية مصدرها، بما يتيح مجالاً كبيراً للنصب والإحتيال".

دار الإفتاء التركية: "أصدرت فتوى بجرمة التعامل بالعملات الإلكترونية كالببتكوين. جاء في فتوى هذه الفتوى ما يلي: "من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانات الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال مما يجعل من غير المناسب التعامل بها".

دار الإفتاء المصرية: أكد شوقي علام مفتي مصر على عدم جواز التعامل بالببتكوين وشقيقاتها، نظراً لكونها وحدات افتراضية غير مغطاة بأصول ملموسة، فضلاً عن كونها قد تفضي إلى ولادة مخاطر عالية قد تصيب الأفراد والدول.

وهو الرأي نفسه لعضو هيئة كبار العلماء بالسعودية الدكتور محمد المطلق الذي قال: "إن من يتداولون هذه العملات" مثل الذين يلعبون القمار والميسر، لكن المسلم لا يدخل في الغرر. والغرر أخف من هذا بكثير، فالغرر الذي نهي عنه النبي كان في أشياء يسيرة، فكيف بهذا؟".

جاء في الفتوى رقم ٨٩٠٤٣ للهيئة العامة للشؤون الإسلامية و الأوقاف بالإمارات في حكم التعامل بالببتكوين: "أن البتكوين لا تتوفر فيها المعايير - الشرعية والقانونية - التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتمدة دولياً. كما أنها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها مع سلع أخرى؛ ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالببتكوين أو العملات الإلكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتمدة شرعاً وقانوناً".  
(٢٠٢٢، <https://www.awqaf.gov.ae>)

يقول العالم عطاء بن خليل أبو الرشته عن عملة البتكوين ما نصه: "... ومنه يتبين تحريم بيع الغرر أو المجهول، وينطبق هذا على واقع البتكوين، فهو سلعة مجهولة المصدر، ولا جهة رسمية أصدرتها أصدرتها تكون ضامنة لها، فعليه فلا يجوز بيعها ولا شراؤها" (<https://syrian-mirror.net/ar>)، (٢٠٢٢).  
يقول أشرف دوابة في عملة البتكوين ما نصه: "إن قبول عملة البتكوين إسلامياً - حتى لو تحققت في تداولها قواعد التعامل الشرعي بالتمائل والتقاضى ولو حكماً عند اتحاد الجنس، والتقاضى ولو حكماً دون التماثل عند اختلاف الجنس - مرهوناً برفع الغرر والجهالة عنها من خلال معرفة الجهة التي تصدرها وقدرتها على ضمان الاصدار، وكذلك تحقيق القبول العالمي لها، وتوافر عوامل الأمان فيها بصورة تمنع تبخرها من حسابات مستخدميها بحواسيبهم الشخصية وضياع حقوقهم، والمتاجرة بها لا فيها، وهو ما لا يتوافر في وضعها الحالي بصورة تجعلها خدعة كما وصفها جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان" (<https://arabi21.com>)، (٢٠٢٢).

واعتمدوا في تحريمهم على :

- الجهالة التي تشوب هذه العملة من حيث مصدرها، قيمتها، استقرارها وعدم وجود ضمان لها مما يسبب غررا فاحشا وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر، ومنع أكل أموال الناس بالباطل.  
-المضاربة بهذه العملة مقامرة وهذه حرام.

- أن التعامل بعملة البتكوين دون إذن من الدولة (ولي الأمر) أو الجهة المختصة التي تمثلها في الوقت الحاضر البنك المركزي يعبر عن مساس بسيادة الدولة وخروج عن ولي الأمر.  
الرأي الثاني: مذهب الجيزين: قالوا بجواز التعامل والى هذا الرأي مال:

المفتي فراز آدم: حيث قال " أن البتكوين في حكم العملة؛ ستكون عملة طالما يستخدمها الناس ويتبادلونها ونتيجة لذلك، ستكون الزكاة إلزامية على البتكوين بسبب طبيعتها النقدية والثمنية.  
(https://darulfiqh.com، ٢٠٢٢)

منتدى الاقتصاد الإسلامي: أصدر حكم شرعي حول البتكوين جاء فيه:

لا مانع من المصادقة والتنقيب أو التعدين بغرض الحصول على بيتكوين سواء أكان بتملك الأجهزة والبرامج بشكل مباشر، أو الإستئجار من خلال شراء بطاقات تخول استخدام أجهزة طرف ثالث. أما عمليات الإستثمار في التنقيب من خلال المحافظ وتوكيل الطرف الثالث؛ فينظر في كل حالة حسب شروطها، لا مانع من شراء عملة بيتكوين بالعملات الحكومية الأخرى أو قبولها في إجراء المبادلات السلعية. أو مبادلتها بالعملات الرقمية المشفرة الأخرى التي يثبت لها الحكم نفسه، تجرى على المبادلات بين البتكوين والعملات الأخرى، أو الذهب والفضة أحكام الصرف وينظر إلى كل عملة رقمية كصنف كما هو الحال في العملات الحكومية وتجري على الأرصدة المملوكة منها أحكام زكاة النقدين.

وقد اعتمدوا في فتواهم على:

- أن الأصل في الأشياء الإباحة.

- لا يوجد حد اقتصاد أو شرعي يمنع البتكوين من القيام بوظائف النقود رغم عدم اصدارها

من جهة مختصة ذلك ان اصدار النقود لتنظيم مصلحة تقتضيه تطورات الحياة علما ان الرسول ﷺ

لم يضرب النقود ولا الصحابة و اول من ضرب النقود رسمياً هو عبد الملك بن مروان سنة

76هـ، فكانت النقود تأتي مدن بلاد فارس و الروم وجرى التعامل بها و ثبتت شرعيتها لدى الفقهاء

المسلمين

-النقود ما تعارف عليها الناس وكما قال الامام مالك رضي الله عنه: "أن النقود نقودا ولو كانت من جلود"  
(مالك ، ١٩٩٥).

الرأي الثالث: التوقف

يقول محمد صالح منجد أن الحكم الفقهي للبتكوين يعتمد على عدة أمور منها: "كونها سلعة أم عملة ونقداً كالعملات الورقية؟ وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن النقود لا يعرف لها حدّ وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم".

وجاء في قرار هيئة كبار العلماء: "النقد هو كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الاصطلاح بحيث يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل وقد توقف الشيخ عبد الرحمن البراك في جواز تداول البتكوين، لكنه أوجب الزكاة فيمن ملك منها نصيباً بمفردها أو مع غيرها إذا حال عليها الحول. وقال عن البتكوين أليست مالا يغتني به؟ أليست تورث عنه؟ أليس يستطيع أن يشتري بها؟ - ويرى بعض الباحث أن الثمنية في الفلوس والأوراق النقدية ونحوها ناشئة عن تعارف الناس واتفاقهم على إعطائها قيمة سوقية، وهذا بخلاف الذهب والفضة فلهما قيمة ذاتية مختلفة كما يقول الجمهور من الفقهاء، وعلى هذا فيجوز الاصطلاح على إنتاج عملات أخرى جديدة لكن البتكوين عملة افتراضية ليس لها وجود حقيقي يمكن حيازته، وإنما هي مجرد أرقام ورموز ومع ذهابها تضيع الثروة، وهذا مظنة للغرر والخسارة. وهناك رأي قائل بأن البرمجة شيء حقيقي لا وهمي وأن العملة بدأت تفرض نفسها وأن درجة الإعتمادية والثوقية والإقبال عليها يزداد. لذلك لا يُستبعد أن يظهر اجتهاد فقهي بتحريم التعامل بها في أول ظهورها عندما تكون المخاطر عالية جراء عدم الاعتراف بها من أكثر الدول ولأنها ضعيفة الإعتمادية والثوقية نتيجة لذلك فيكون التعامل بها مغامرة ومقاومة ثم يتغير الحكم إذا اكتسحت وسادت وفرضت نفسها عالمياً.

كان جواب موقع الاسلام سؤال وجواب عن حكم البتكوين: "هذه العملة لا تزال مجهولة المصدر، ويحيط بها كثير من الغموض والإشكالات والمخاوف والمخاطر. لذا لا ننصحك بالاستثمار فيها حتى تتبين حقيقتها، ويُعلم من يقف وراءها. ونحن حتى الآن لم يتبين لنا من واقع الحال ما يسمح لنا بإصدار فتوى شرعية حولها (<https://bitcointalk.org/index.php?t>، ٢٠٢٢). إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: ٠٧-٠٩ ربيع الأول ١٤٤١ هـ، الموافق: ٠٤-٠٦ نوفمبر ٢٠١٩ م،

وبعد اطلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية للعملات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدة خلال الفترة من ١٠-١١ محرم ١٤٤١ هـ الموافق ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٩ م، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها: ماهية العملة المعتمّة (المشفرة) المرمزة هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟ هل العملة المشفرة متقومة وتمتولة شرعاً؟ نظراً لما سبق ولما يكتنف هذه العملات من مخاطر عظيمة وعدم استقرار التعامل بها؛ فإن المجلس يوصي بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم.

وبعد استعراض الآراء الشرعية التي قيلت بشأن البتكوين، والأسس التي اعتمدوا عليها يتبين أن الشريعة الإسلامية تحرم المضاربة بعملة البتكوين للغرر الحاصل فيها، ولكن لا لذاتها وهذا ما عبر عنه . أ.د علي القره داغي: "أن البتكوين ليس محرماً لذاته إنها عملية إلكترونية علمية مشروعة، ولكنها محرمة لما يترتب عليها من المضاربات وضياع الأموال وفقدان الأصل أو الضامن لها، وهذا ما يسمى بتحريم الوسائل". وأضاف: "أن تحريم الوسائل يختلف عن تحريم المقاصد والأصول، فتحريم الأصول لا يحل في أي حال إلا للضرورة، أما تحريم الوسائل فيكون إذا زاد الفساد" (مستقبل العملات الرقمية، ٢٠٢٢) وبما وجب تكثيف البحوث والدراسات حول هذه النازلة لايجاد ضوابط شرعية تنظم هذه المعاملات الافتراضية لأنها ستصبح ضرورة مستقبلية وشريعتنا قادرة لاحتواء جميع المستجدات المعاصرة فهي صالحة لكا زمان ومكان، كذا وجب على الدول والحكومات سن قوانين تضبط بها هذه المعاملات للاستفادة من إيجابياتها ومواجهة سلبياتها ومخاطرها على الاقتصاد. وهذا ما أوصى به مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: ٠٧-٠٩ ربيع الأول ١٤٤١هـ، الموافق: ٠٤-٠٦ نوفمبر ٢٠١٩م،

وبعد اطلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية للعملات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدة خلال الفترة من ١٠-١١ محرم ١٤٤١هـ الموافق ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٩م، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها: . ماهية العملة المعمّاة (المشفرة) المرمزة هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟ هل العملة المشفرة متقومة وتمتولة شرعاً؟ نظراً لما سبق ولما يكتنف هذه العملات من مخاطر عظيمة وعدم استقرار التعامل بها؛ فإن المجلس يوصي بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم.

#### خاتمة:

-البتكوين عملة افتراضية مشفرة ليس لها واقع ملموس، لا تصدر عن جهة مركزية، ولا يتم تداولها الا عبر الانترنت.

-ظهرت هذه العملة على أرض الواقع بداية عام 2009 من قبل شخيل يدعى وساتوشي ناكا موتوز

بهدف تغيير العملات التقليدية السائدة واستبدالها بعملة جديدة تحفظ خصوصية المستخدمين ولا

تتحكم فيها سلطة مركزية

- ألمانيا من أوائل الدول التي اعترفت بالبتكوين كعملة، في المقابل كانت هناك العديد من الدول الراضة لها كروسيا وغيرها.

-اختلاف آراء الفقهاء حول حكم البتكوين شرعا منهم من ذهب الى ان البتكوين مال متقوم شرعا وأنه يمتلك بما غيرها من العملات والسلع، ومنهم من يرى حرمتها لجهالة مصدرها وتشبيها بالمقامرة المحرمة شرعا

-ان عملة الافتراضية لا تختلف عن العملة الورقية من حيث ذاتها في وقتها الحالي وبعد فك ارتباطها عن النقدين، فالكل لا قيمة فيه باعتباره مجردا، وانما هو تابع لأمر خارجية أهمها قبوله عرفا وقانونا كوسيط موثوق به ومعيار منضبط واسع الانتشار للتبادل وادخار الثروات.

#### -التوصيات:

-توحيد رؤية شرعية تجاه هذه النازلة من قبل المجامع الفقهية ولجان الافتاء وشارك في توضيح الرؤية الباحثين التقنيين و القانونيين و الاقتصاديين و الاجتهاد في توضيح أحكام هذا النوع من المستجدات المعاصرة.  
-قيام الدول بإصدار عملات رقمية وطرحها في السوق المحلية والدولية للتقليل من التأثيرات السلبية التي تواجه السياسة النقدية وتكون بدلا لعملة مجهولة المصدر.

-بما ان العملة الرقمية البتكوين عملة عابرة للقارات فيجب تشكيل اتفاقيات دولية بشأن تداول هذه العملة الافتراضية وتفعيل دور البنوك المركزية لمراقبة تداولها ومنع أي استخدام غير مشروع.

#### .المراجع:

.<https://bitcointalk.org/index.php?t>. (٢٠٢٢).

(٢٠١٩). تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/sit>.

(٢٠٢٢، ٣ ٢٠). تم الاسترداد من <https://alqararalmasry.com>.

(٢٠٢٢، ٣ ١٥). تم الاسترداد من [bitcoin-for-beginners/what-is-bitcoin](https://bitcoin-for-beginners/what-is-bitcoin).

(٢٠٢٢). تم الاسترداد من <https://www.coinatmradar.com>.

(٢٠٢٢). تم الاسترداد من [www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com).

(٢٠٢٢). تم الاسترداد من <https://www.aremnews.com/econom>.

(٢٠٢٢). تم الاسترداد من <https://syrian-mirror.net/ar>.

(٢٠٢٢). تم الاسترداد من <https://darulfiqh.com>.

.p12 . *Virtual Currency Schemes* .(٢٠١٢) .European Central Bank

[./https://arabi21.com](https://arabi21.com) .(٢٠٢٢) . تم الاسترداد من لبتكوين رؤية اقتصادية شرعية.

[./https://www.alaraby.co.uk](https://www.alaraby.co.uk) .(٢٠٢٢).

[.https://www.awqaf.gov.ae](https://www.awqaf.gov.ae) .(٢٠٢٢) . تم الاسترداد من الموقع السمي للشؤون الدينية

والأوقاف بالامارات العربي المتحدة.

[./https://www.bitfinex.com](https://www.bitfinex.com) .(بلا تاريخ).

انس الاصبحي مالك . (١٩٩٥) . المدونة . لبنان: دار المتب العلمية.

محمد العقيل عبد الله . (بلا تاريخ) . الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية . المملكة العربية

السعودية: الجامعة الاسلامية المدينة المنورة.

مستقبل العملات الرقمية . (١٠ ٣ , ٢٠٢٢) . تم الاسترداد من

[.https://mubasher.aljazeera.net/news/economy](https://mubasher.aljazeera.net/news/economy)

هل يهجر الناس النقود الى العملات المشفرة . (٢٠٢١) . قنطقجي ، ٢٤ .